التضخم.

أولا. مفهوم التضخم

التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار في دولة معينة وفي فترة معينة، وينتج لعدة أسباب تختلف حول تفسيرها النظريات الاقتصادية.

- **التضخم بالمفهوم البسيط:** كما عرفناه سابقا التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار في دولة معينة وفي فترة معينة.
- **كظاهرة نقدية**[1] : يمكن تعريفه من خلال أسبابه حيث يعرف على أنه التضخم الناتج عن الزيادة الغير مرغوبة في العرض النقدي سواء كان ناتجا عن زيادة الإصدار أو الائتمان المصرفي وخلق الودائع.
- **كظاهرة سعرية:** حيث يتم تعريفه من خلال آثاره.[2]

ثانيا. صور وأشكال التضخم:

حيث يتم التمييز بين أشكال التضخم على أساس أنواع النقود المستخدمة كأساس للنظام النقدي، فنجد:[3]

- **التضخم في ظل قاعدة الذهب:** في ظل قاعدة الذهب يكون إصدار النقود من طرف البنك المركزي مقيدا بكمية الذهب الموجودة في حيازته، لذلك عندما يحدث تزايد في كميات الذهب التي تدخل بلد ما سوف تخلق ضغوطا تضخمية.
- **التضخم الورقي:** وهو التضخم الناتج عن التوسع الكبير في الإصدار النقدي بدون تغطية.
- **التضخم الائتماني:** ويحدث هذا التضخم عند التوسع الكبير في منح القروض من طرف البنوك التجارية.
- **التضخم الجامح(Hyperinflaion) :** هو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدًّا بحيث تتدهور جدا قيمة النقود، وفي المراحل الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود بسرعة من يوم لآخر حتى تصبح عديمة القيمة حينئذ يقتضي الأمر إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة. ومن أمثلة التضخم الجامح:
- أ -قبل الحرب العالمية الأولى :أمريكا، أثناء الحرب الأهلية.
- ب -بعد الحرب العالمية الأولى :ألمانيا - استراليا – روسيا - بولندا.
- ج -بعد الحرب العالمية الثانية :هنغاريا - رومانيا – اليونان - الصين.
- ولكن أشهر هذه الأنواع هو ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1924 إذ ارتفع مستوى الأسعار ألف بليون مرة.

---

[1] بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 270

[2] بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 271.

[3] المرجع نفسه، ص:271-272.

- ولكن هذا النوع من التضخم هو احتمال نادر الوقوع، وإذا كان البعض يرى إمكانية تحول التضخم المستمر إلى تضخم جامح إذا لم تحكم مراقبته جيداً، فإنه احتمال ضئيل جدًّا في الوقت الحاضر، لأنه ينشأ أصلاً منحدوث تفكك اجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي، عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور، أي فقد سلطتها على الشعبوتعمد الحكومة تخفيض قيمة العملة تخفيضاً كبيراً جدًّا للتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة إذا كانت ناشئة بسبب الحرب[4]
- **التضخم المكبوت:** وهي حالة يتم من خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود لتحقيق ذلك.[5] ويظهر من خلال آثاره التي من أهمها: السوق السوداء وضياع موارد الخزينة وتهريب السلع للخارج.

ثالثا. أسباب التضخم:

- **التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف**: ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في الارتفاع الحلزوني في الأسعار هو زيادة التكاليف، وبصفة خاصة ارتفاع الأجور، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة، هو زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتهم الحدية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. أو بعبارة أخرى عندما تكون التكلفة الحدية أكبر من الإيراد الحدي للإنتاجية، ونتيجة لثبات العرض يضطر المنتج لاستخدام هذا العنصر، وفي الوقت نفسه نتيجة لثبات العرض من الكمية المنتجة يقوم المنتج برفع الثمن بدرجة كبيرة، ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف، إذا كانت الزيادة في الأجور تقابلها زيادة في الكفاية الإنتاجية، كما أنه ليس من الضروري أيضاً أن يكون ارتفاع الأجور التي تسبب بدوره في زيادة التكاليف ناشئاً من فائض الطلب إذ يحتمل أن يكون نتيجة قوة نقابات العمال في المساومة الجماعية.[6]
- **التضخم الناتج عن الطلب:** قد يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الجزئي وذلك حسب الإفتراضالكينزي في حالة زيادة الطلب الكلي سوف تحفز الزيادة في العرض الكلي(الطلب الفعال)، ولكن في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار، وهذا ما يحفز المشروعات لزيادة الإنتاج بسبب زيادة الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل مما يؤدي إلى انخفاض حدم الانتاج وزيادة مستوى العام للأسعار من جديد، [7]
- **التضخم الهيكلي:** يستمد مصدره من هيكل وبنيان الاقتصاد القائم والذي يتميز بالعديد من الاختلالات في قطاعاته المختلفة الداخلية والخارجية، الأمر الذي يخلق المزيد من

---

[4]علي أحمد السالوس، التضخم والكساد في ميزان الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد9،ص: 950.
[5] صالح طاهر الزرقان، **العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم: النظرية والتطبيق**، الأردن، 2010، ص: 49.
[6]علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص950.
[7]بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 275.

ارتفاع الأسعار، وأشهر مثال على ذلك الاقتصاديات المتخلفة والنامية التي تعاني العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية، مثل عدم اكتمال الأسواق، انتشار البطالة المقنعة، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك،[8] فبالنسبة للدول النامية مثلا قد يحدث التضخم نتيجة لـ:[9]

- طبيعة هيكل تخصص إنتاج وتصدير المواد الأولية، حيث غالبا ما تتعرض أسعار هذه المواد إلى زيادة أسعارها نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها، مما يؤدي إلى زيادة تدفق العملات الأجنبية لهذه الدول وبالتالي زيادة الإصدار النقدي وزيادة الانفاق وبالتالي زيادة الطلب الكلي وزيادة المستوى العام للأسعار كنتيجة لذلك.
- عدم تناسب الحصيلة الضريبية مع حجم الانفاق مما يؤدي بالحكومة للجوء للاقتراض الداخلي والخارجي مما يؤدي لزيادة الكتلة النقدية والتي تؤدي في ظل جمود جهاز الإنتاج إلى خلق ضغوط تضخمية.

- **التضخم الزاحف:** هو التضخم الذي تكون فيه نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار بطيئة وبشكل تدريجي حيث تتراوح بين 1-3 % ويستغرق مدة زمنية أطول ليتزايد.[10]

رابعا. آثار التضخم:

ويمكن تصنيف الخاسرين والمستفيدين من التضخم كما يلي:[11]

الخاسرون في التضخم:

- أصحاب الأرصدة النقدية السائلة أو الودائع في البنوك.
- المقرضون وأصحاب البيوع الآجلة.
- أصحاب الدخول الثابتة والأجور

المستفيدون من التضخم:

- أصحاب الأرصدة العينية كالعقارات.
- المقترضون، والمسلم إليهم آجلا والدفع حاضر.

[8] حسينة حوحو، الزكاة ودورها الاقتصادي، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص: 209.
[9] بسام الحجار، ص: 277-278.
[10] مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 279.
[11] يوسف كمال، **التقييس: ربط المعاملات بالأجور والأسعار في الإسلام**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2008، ص: 46.

وللتضخم آثار سلبية من بينها:

- انتشار ظاهرة الاكتناز السلعي نظرا لتدهور قيمة النقود.
- تهريب الأموال خارج الدولة، وانتشار عمليات التحايل على قوانين العملة والجمارك في تهريب السلع والعملة مما يضر بالتنمية.
- انخفاض سعر الصرف وزيادة عجز ميزان المدفوعات.[12]
- عندما ترتفع الأسعار في دولة معينة فإن صادراتها سوف تنخفض نتيجة لانخفاض تنافسيتها السعرية، وسيرتفع الطلب المحلي على السلع المستوردة لأنها ستصبح أقل تكلفة مقارنة بالمنتجات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاضا الصادرات، مما يخلق اختلالا في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية محليا وخارجيا،كما أن تفضيل السلع المستوردة قد يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج الوطني وبالتالي تعطل جزء كبير من الطاقة الانتاجية وقوة العمل وظهور البطالة.[13]
- انخفاض القدرة الشرائية للنقود.
- يؤدي انخفاض القدرة الشرائية للنقود إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة،
- انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري.[14]

خامسا. مؤشرات قياس التضخم:

هناك مجموعة من المؤشرات المستخدمة لتقدير القوى التضخمية باختلاف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة وأهمها:

1. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة(الرقم القياسي لأسعار المستهلك):[15]

يتفق الباحثون الاقتصاديون على استخدامه كمؤشر هام لقياس التضخم كونه يصور التدهور الذي يطرأ على القدرة الشرائية للمستهلكين، فإذا افترضنا بأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة n هو P_1 =100 وحدة نقدية وفي السنة n+1 كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك P_2 هو 105وحدة نقدية فإن قياس التضخم هنا يكون من خلال معدل نمو الرقم القياسي كما يلي:

---

[12]يوسف كمال، مرجع سابق، ص: 48.

[13] مجيد خليل حسين، مرجع سابق، ص: 283.

[14] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن،2016، ص:55.

[15]بسام الحجار، مرجع سابق، ص:278-279.

$$\frac{P_2-P_1}{P_1}.100=\frac{105-100}{100}.100=5\%$$

2. معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:[16]

ينطلق هذا المعامل من النظرية الكمية للنقود، حيث تفسر التضخم بالزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، ولذلك يمكن قياسه كما يلي:

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

β: معامل الاستقرار النقدي، (ΔM/M معدل نمو العرض النقدي، ΔY/Y معدل نمو الناتج. فإذا كان المعامل يساوي 0 فإن هذا يعني أن نمو المعروض النقدي تعادل مع نمو الناتج، بينما إذا كان أكبر من الصفر فهذا يعني أن معدل نمو المعروض النقدي أكبر من معدل نمو الناتج، وهكذا تظهر الضغوط التضخمية، والعكس إذا كان المعامل أقل من صفر.

3. معيار فائض الطلب " الفجوة التضخمية":

تعتمد على الطرح الكينزي، حيث أن الزيادة في الطلب الفعال التي لم تؤدي إلى زيادة في الناتج فإنها سوف تؤدي إلى زيادة في الضغوط التضخمية(زيادة المستوى العام للأسعار)، وبذلك يتم قياس الضغوط التضخمية من خلال فائض الطلب D_x حيث:

$$D_x = (C+I+G+X-M) - GDP$$

C+I+G+X-M: إجمالي الطلب الكلي بالأسعار الجارية، **GDP** إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، فإذا كان الطلب أكبر من الناتج فهذا يعني وجود فجوة تضخمية، وإذا كان العكس فتسمى فجوة انكماشية.

[16] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص: 88